المبحث الأول

موقفهم من علم مصطلح الحديث

إن علـم الحديث النبـوي هو أشرف العلوم بعد العلم بكتاب الله جل وعلا؛ ذلك أن العلم بالكتاب والسنة هو طريق الفلاح والنجاة في الدنيا والآخرة.

قال السيوطي –رحمه الله– في شريف منزلة علم الحديث: « فإن علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كل حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر» [1].

ومـن هنا كانت عناية الأمـة الإسلامية عظيمة بالحديث النبوي، وقد بُذلت من أجلـه أعظم الجهود، من لدن عهد النبي ﷺ بحفظ الأحاديث وروايتها، والالتزام بهـا، وجمـع ما تفـرق منها، وتدوينهـا في أنواع مختلفـة من الكتب مـن الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم وغيرها.

وكذلـك كانت العنايـة عظيمة بأحوال الـرواة، وضبط أسمائهـم، وبلدانهم، و تمييز شيوخهم وتلاميذهم، والتدقيق في درجاتهم ما بين جرح وتعديل.

وتنوعـت العلـوم المتفرعة من علم الحديث ما بين علـم غريب الحديث، وعلله، ومختلف الحديث، وناسخه ومنسوخه، وأسباب وردوه وغير ذلك من العلوم البديعة الدقيقة المتقنة.

وقـد ضـرب أئمة الحديـث أروع الأمثلة في الحرص على حفـظ سنة المصطفى ﷺ، فقضـوا حياتهم في الارتحال وجانبوا الراحة والاستقرار، وكابدوا المشاق من أجل تحصيل المرويات واللقاء بالرواة، ووزنهم بميزان دقيق لا محاباة فيه ولا جور.

قـال شيـخ الإسـلام ابن تيميـة: « وقـام علمـاء النقل والنقـاد بعلـم الرواية والإسنـاد، فسافروا في ذلـك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقـوا فيه الطارف والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي: ١/٢٣.

بـزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايـات المشهورة والقصص المأثورة ما هو عند أهلـه معلوم، ولمن طلب معرفتـه معروف مرسوم، بتوسد أحدهـم التراب، وتركهم لذيـذ الطعام والشـراب، وترك معاشرة الأهـل والأصحاب، والتصـبر على مرارة الاغـتراب، ومقاساة الأهوال الصعاب، أمر حببـه الله إليهم وحلاه؛ ليحفظ بذلك دين الله... ولهم من التعديـل والتجريح والتضعيف والتصحيح من السعي المشكور والعمل المبرور، ما كان من أسباب حفظ الدين وصيانته عن إحداث المفترين، وهم في ذلك على درجات منهم المقتصر على مجرد النقل والرواية، ومنهم أهل المعرفة بالحديث والدراية، ومنهم أهل الفقه فيه والمعرفة بمعانيه »[1] .

وكان مـن ثمـار هذه العناية بالسنـة النبوية أن دُونت أدق وأحكـم قواعد النقد العلمـي الصحيح، وظهر بذلك علم مصطلح الحديث الذي يعتني بالقواعد العلمية لتوثيـق الأحـوال، أو كما عرفـه بعض العلمـاء: بأنه علم بقوانين يعـرف بها أحوال السند والمتن[2] .

وعلـم مصطلـح الحديـث يبحـث في طرق وصـول الخـبر، وأقسامـه من جهة القبـول والرد، وبيان الشروط المطلوبة في الراوي، وما يدخل الخبر من علل وشذوذ واضطراب، وبيان كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه، إلى غير ذلك من المباحث المختلفة والمبثوثة في كتب المصطلح المختصرة والمطولة.

وكان هـذا العلم بحق خصيصة لهذه الأمة، وذلك بأن هيأ الله تعالى لها علماء أفذاذ قاموا بواجب صيانة حديث النبي ﷺ خير قيام، وكانوا أول من وضع قواعد النقـد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أهل الأرض، والذي يستحق أن يوصف بأنـه: منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار، وبقي جهدهم في ذلك مفخرة للأمة على مر الزمان فجزاهم الله عن الأمة خير الجزاء[3] .

وقـد اعترف كثير من الباحثين الأجانب للمحدثين بدقة منهجهم، واتخذ بعض

(١) مجموع الفتاوى:١/٧-١٠.
(٢) انظر: تدريب الراوي:١/٢٤.
(٣) انظـر: مجموع الفتـاوى:١/٩، والسنة ومكانتهـا في التشريع الإسلامـي: ١٠٨، ومقدمة الباعث الحثيـث:٦، ومنهـج النقد في علـوم الحديث،د.نور الدين عـتر:٣٥، دار الفكـر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

علمـاء التاريخ بعض قواعدهم أصولاً في تحقيق الروايـة التاريخية؛ اعترافاً منهم بأنها أصح طريقة علمية لتصحيح الأخبار والروايات[1].

موقف أصحاب هذا الاتجاه من مصطلح الحديث:

يقرر أصحاب هذا الاتجاه أن علماء الحديث قاموا بجهد عظيم في تنقية حديث النبـي ﷺ من الأحاديث الضعيفة، وأنهم قدموا للأمة علماً جليلاً متفرداً لا يوجد لدى أمة سواها من الأمم.

قال الشيخ الغزالي – رحمه الله-: « ومنهج المحدثين في تلقي التراث النبوي لا غبار عليه، بل إن هذا المنهج هو ما تحتاج إليه الديانات الأخرى لتكون موضع ثقة وقبول» [2].

وقـال د. أحمـد كمـال أبو المجـد: « إن علمـاً من العلـوم، وفرعاً من فـروع المعرفة الإنسانية كلها، لم يتوفر له من التوثيق والتدقيق في البحث والتثبت من صحة النصوص مثـل ما توفر للسنة الشريفة، وإنما يتجاهل هذه الحقيقة من لم تتح له عن قرب معرفة الجهود التي بذلها علماء الحديث قديماً وحديثاً » [3].

وقال: « ويعنينا من هذا الجهد الهائل أنه بفضله توافر لدينا الاطمئنان العقلي إلى كثرة من الأحاديث في الأحكام وفي غيرها، من ناحية ثبوت ورودها عن النبي ﷺ » [4].

وقـال د. لؤي صـايغ: « لقد أدت الجهود الهائلة التـي بذلها علماء الحديث إلى إعادة الثقة في الحديث من خلال التمييز بين الصحيح والضعيف والموضوع » [5].

ومـع هذا التقريـر العام ظهرت انتقـادات من بعض أصحاب هـذا الاتجاه، بل تجـاوز بعضهـم ذلـك إلى المنـاداة بتجديـد علـم مصطلـح الحديث، وأبـرز تلك الانتقادات ما يلي:

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي:١٢٧، ومنهج النقد في علوم الحديث:٣٦.

(٢) قذائف الحق، الغزالي:١٢٥.

(٣) بحـث بعنـوان الاستعانة بالسنة النبوية في تحقيق نهضة إسلامية شاملة، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٦٢، ١٩٩١م.

(٤) حوار لا مواجهة:٦٤.

(٥) إعمـال العقـل: ١٤٨، وانظر أيضا: النظرية الإسلامية للعلاقـات الدولية، أبو سليمان، ترجمة: ناصر البريك:١٥١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١- نادى بعضهم بحاجة هذا العلم إلى إعادة قراءة ثم كتابة؛ وذلك بسبب عدم كفاية المنهج الذي اعتمده علماء الحديث -في زعمه- في تنقية السنة.

فعبد الجواد ياسين لا ينكر بعض الجهود النظرية التي يقدمها علم الحديث، من خلال بعض الأدوات النقدية التي استخدمها في وزن الأسانيد واختبارها، والوصول من ثمّ إلى درجة ما- بحسب تقديره- من تنقية السنة وتبويبها، ولكنه في المقابل أبدى تحفظاً على ذلك المنهج من جهة أن الطلب المتزايد على الحديث بشكل مبالغ فيه أدى إلى زيادة في المعروض في الحديث، وهو ما حذر منه عمر - رضي الله عنه - في قوله: « أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم» [١] .

وأيضاً - بحسب زعمه- فالأدوات النقدية والمبادئ النظرية لعلم الحديث غير كافية لتنقية السنة، ولم تحل بين الأنظمة الحاكمة والفرق المختلفة وبين العبث بالسنة[٢] .

وللوصول للنص الخالص- في نظره- لابد من « أن تحذف كل الإضافات التي حملت على نص السنة، من جراء المنهج الإسنادي في جمع الروايات والأخبار، وهو ما يعني إعادة قراءة ثم كتابة علم الحديث » [٣] .

ويرى أن تتم عملية تنقية نصوص السنة في إطار الشرطين التاليين:

الأول: عرضها على المنهج النقدي التاريخي الشامل، الذي يقتضي استخدام المحك المزدوج من العقل والتاريخ، وقبل ذلك محك التوافق مع النص القرآني في ذاته.

الثاني: أن يُنظر إليها على اعتبار أن الأصل فيها هو خصوص أسبابها، وذلك لارتباطها التفصيلي اليومي بسياقاتها الظرفية[٤] .

ويشكك د. عبد الحميد أبو سليمان في منهجية علم المصطلح؛ لإمكان وقوع الرواة في كثير من الخطأ والخلط والتهاون والتدليس، والادعاء والكذب والكيد، بسبب ما قد يقع فيه الرواة من ابتسار القول، أو عدم إدراك المعاني، أو خطأ

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه، في المقدمة، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، ح(٢٨).
(٢) انظر: السلطة في الإسلام: ٢٠٥-٢١٠، ٢٦، ٧٥، ٢٣٧.
(٣) المصدر السابق: ١٢٦.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٢١٠-٢١١.

السمع، أو خلط السمع، أو النسيان، أو الهوى، أو طلب السمعة، أو بسبب الغفلة، أو الدس، الذي ينم عن كثير منها ما يمكن أن يلحظه المتدبر للتفاوت والخلط والتعارض بين الرواة بل حتى في الأقوال المنسوبة إلى الراوي الواحد، الأمر الذي يمكن أن يتضح كثير منه عند محاكمات نقد الفحوى والمتن.

ويرى أن من المهم لأهل العلم الديني والمعنيين بدراسات توثيق النصوص أن يدركوا أن أمر النظر في النصوص، ولا سيما نصوص السنة، وبحث قضاياها، لم يعد مقصوراً في - كل جوانبه - على أصحاب الاختصاص في علم الرواية وعلم اللغة وعلم الفقه والقانون وحدهم؛ بل أضيف إليهم عملياً فئتان من الناس:

الفئة الأولى: هي فئة عموم الأمة الذين أصبح كثير منهم -بسبب انتشار الثقافة، ووعيهم بمجريات شؤون حياتهم وما يؤثر فيها -يطلعون ويقرؤون ويهتمون بكثير من النصوص، وبأشكال مختلفة، ويثيرون حولها كثيراً من التساؤلات، وكثيراً ما يكون أثر بعض هذه النصوص في إطار ثقافتهم المعاصرة سلبياً.

الفئة الثانية: هي فئة أصحاب الاختصاص العلمي في مختلف شؤون الحياة المادية والإنسانية الاجتماعية، الذين يحاكمون النصوص إلى خبراتهم وعلومهم وحصيلة معارفهم السننية، وبذلك أصبح فحص النص على أيدي هؤلاء يتم على أسس علمية سننية عملية[1].

وبناءً على ذلك يبدي « الحيرة والتساؤل عن مدى موضوعية المنهج، ودقة تطبيقه، ومدى الحاجة إلى إعادة النظر فيه، والإفادة من إمكانات العصر العلمية وتقنياتها في تطويره» [2].

وقال د.لؤي صافي: « وعلى الرغم من اجتهاد المحدثين في جمع الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، وتدوينه في كتب الصحاح والسنن والمسانيد فإن أحداً لا يملك القول بأن كل أقوال أو أفعال رسول الله قد دونت فعلاً وثبت صحتها » [3].

(١) مقال بعنوان: حوارات منهجية في قضايا نقد متن الحديث الشريف، مجلة إسلامية المعرفة: ٧٤-٧٥، العدد ٣٩، ٢٠٠٥م.
(٢) المصدر السابق: ٧٥.
(٣) إعمال العقل: ١٤٨.

ويرى د. طه العلواني أن « الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في بنية علوم الحديث الفكرية والمنهجية، ووضع قواعد كفيلة بتجديد تلك البنية، وجعلها نسقاً مفتوحاً قابلاً للتجديد والتجدد، لا تصاب بالتوقف فتعجز عن مواجهة التطورات الهائلة التي تعج فيها معارف نقد النصوص الدينية المعاصرة »[1].

وهو لم يحدد لنا طريقة التجديد التي يراها وما مجالها وحدودها، سوى أنه يريد فتح مجال النقد العلمي بحيث لا يكون حكراً على فريق من الباحثين دون آخر، وأن يتعاضد في ذلك منهجية نقد الأسانيد، ومقاييس نقد المتون لتجد طريقها إلى مجاميع الصحاح لتدارك بعض ما تسرب من الأحاديث إلى الصحاح، وعلينا- بعد ذلك في نظره- ألا نضيق ذرعاً بالنتيجة، يعني ولو كانت رد أحاديث متفق عليها أو في الصحيحين.

ويرى أن المتخصصين في علوم الحديث لا ينبغي أن يخشوا من ذلك، بل عليهم أن يتشجعوا على ذلك بدلاً من ترك السنة لمقلدين لمدارس النقد ونقد النقد الغربية التي انتهت إلى تفكيك كل شيء[2].

ويدعو د. أحمد كمال أبو المجد إلى متابعة الاجتهاد في كل ما يشتمل عليه علم مصطلح الحديث، وعلل ذلك بأن المحدثين والفقهاء الأوائل قد اختلفوا في تصنيف الأحاديث من حيث سندها ومتنها، وأن عنايتهم بالسند كانت أشد بسبب تأخر البدء في جمع الأحاديث إلى عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

ويرى أن من أهم ما يحتاج إليه في هذا الباب معاودة النظر في جواز الاستدلال بالحديث الضعيف، ومتابعة الدراسة لأمر الوضع في الأحاديث ويملك الجيل المعاصر من أدوات البحث والتحليل ما يتيح مزيدا من التثبت في كل مما يتصل برواية الأحاديث، بحيث تتم تصفية هذه القضية التي لا تزال سبباً من أهم أسباب الخلافات الفقهية القديمة والمعاصرة؛ حين يؤول الأمر إلى الاحتجاج بحديث يقبله البعض ولا يقبله غيرهم، لاختلافهم في وزن رواته أو اختلافهم في جواز الاحتجاج بمثله[3].

(١) بحث السنة النبوية الشريفة ونقد المتون، مجلة إسلامية المعرفة: ١٦، العدد ٣٩، ٢٠٠٥م.
(٢) انظر: المصدر السابق: ١٤.
(٣) انظر: بحث تجديد القرآن الإسلامي، إطار جديد مداخل أساسية، أحمد أبو ٤٨-٤٩.

٢- ردد بعض أصحاب هذا الاتجاه مقولة أن المحدثين لا يلتفتون إلى المتن ويكتفون بالنظر إلى السند للحكم على صحة الحديث.

فعبد الجواد ياسين ينعي على الأمة الخسارة التي لحقتها بتجاهل المنهج النقدي الشامل الذي اعتمده المعتزلة واعتماد المنهج الإسنادي الضيق لأهل الحديث، لأنه يرى أن منهج المحدثين يحكم على المتن من خلال السند فإذا صح السند صح المتن، دون اعتداد بما قد يتضمنه السند من تناقض مع العقل أو مخالفة لصحيح النص ولاسيما القرآن، وفي مقابل ذلك كان المنهج الاعتزالي يحكم على السند من خلال المتن الذي لابد من إخضاعه لآلة النقد العقلية للتحقق من موافقته لمعقول الدين وصحيح النص لاسيما القرآن[١].

ويرى د.عبد الحميد أبو سليمان أن من إشكاليات علم الحديث ضعف نقد المتن؛ ولذا فإن علينا لإصلاح فكر الأمة أن نحكّم ليس فقط نقد السند؛ بل ونقد المتن[٢].

والشيخ الغزالي -رحمه الله- قد وقع في اضطراب في هذه القضية، فقد رد على تهمة أن السلف اهتموا بالسند وأهملوا المتن بأن ذلك خطأ؛ فإن الاهتمام بالسند لم يقصد لذاته، وإنما قصد منه الحكم على المتن، ثم إن صحة الحديث لا تجيء من عدالة رواته فحسب، بل تجيء أيضاً من انسجامه مع ما ثبت من حقائق الدين الأخرى، فأي شذوذ فيه أو علة قادحة يخرجه من نطاق الحديث الصحيح[٣].

ويرى أن للناقد البصير أن يتكلم في حديث ما من ناحيتي متنه وسنده، وأن يرده لأسباب علمية يبديها[٤].

وذكر أن الشروط التي وضعها علماء السنة لقبول الحديث فيها ضمان كاف لدقة النقل وقبول الآثار، وقال: « بل لا أعرف في تاريخ الثقافة الإنسانية نظيراً لهذا

(١) انظر: السلطة في الإسلام: ١١٨-١٢١.
(٢) انظر: حوارات منهجية في قضايا نقد متن الحديث الشريف مجلة إسلامية المعرفة: ٧٧، ٧٩، العدد ٣٩، ٢٠٠٥م.
(٣) انظر: ليس من الإسلام، الغزالي: ٤٠، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٣٩.

التأصيل والتوثيق، والمهم هو إحسان التطبيق.. وقد توفر للسنة المحمدية علماء أولو غيرة وتقوى، بلغوا بها المدى، وكانت غربلتهم للأسانيد مثار الثناء والإعجاب، ثم انضم إليهم الفقهاء في ملاحظة المتون واستبعاد الشاذ والمعلول » [١] ، وقال: « وقد يصح الحديث سنداً ويضعف متناً بعد اكتشاف الفقهاء لعلة كامنة فيه » [٢] .

ويلاحظ هنا أنه يكاد يقصر مهمة النظر في المتن على الفقهاء دون المحدثين الذين أثنى على منهجهم وكفايته لدقة النقل وقبول الآثار، فكيف يستقيم ذلك؟[٣]

ويرى أنه « إذا استجمع الخبر المروي شروط الصحة المقررة بين العلماء، فلا معنى لرفضه، وإذا وقع خلاف محترم في توفر هذه الشروط أصبح في الأمر سعة، وأمكن وجود وجهات نظر شتى، ولا علاقة للخلاف هناك بكفر ولا إيمان ولا بطاعة أو عصيان » [٤].

وقال مبيناً منهجه في اختيار أحاديث كتابه فقه السيرة: « وقد يختلف علماء السنة في تصحيح حديث أو تضعيفه، وقد يرى الشيخ ناصر- بعد تمحيصه للأسانيد- أن الحديث ضعيف، وللرجل من رسوخ قدمه في السنة ما يعطيه هذا الحق، أو قد يكون الحديث ضعيفاً عند جمهرة المحدثين، لكني أنا قد أنظر لمتن الحديث فأجد معناه متفقاً كل الاتفاق مع آية من كتاب الله، أو أثر سنة صحيحة فلا أرى حرجاً من روايته، ولا أخشى ضيراً من كتابته.. ذلك بالنسبة إلى الأحاديث الضعاف، أما الصحاح فإن في تفاوت دلالتها مجالاً رحباً للترجيح والرد، كما يعلم أستاذ الحديث، وما من إمام فقيه إلا رد بعض ما صح إيثاراً لما ظهر أنه أصح، ومعاذ الله أن نشغب على السنة فهي الأصل الثاني للإسلام يقيناً... بعد هذا لا

(١) السنة النبوية: ١٤-١٥.
(٢) المصدر السابق: ١٢٩.
(٣) وقد علق د. عبد الجبار سعيد على ذلك بقوله: « إن النظر في علل الأحاديث ونقد متونها هو مهمة المحدثين بالدرجة الأولى، وليس مهمة الفقهاء؛ إذ تكمن مهمة الفقهاء بالدرجة الأولى في استنباط الحكم من الدليل، وفق قواعد وأصول معتبرة لكل فقيه منهم » بحث السنة النبوية في فكر الشيخ الغزالي ومؤلفاته، ضمن كتاب العطاء الفكري للشيخ محمد الغزالي: ٨٤، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
(٤) المصدر السابق: ٢٦.

أرى أن يلزمني أحد بقبول ما رواه الشيخان عن عبد الله بن عون قال: كتبت إلى نافع -رحمه الله- أسأله عن الدعاء قبل الإسلام، فكتب إلي: إنما كان ذلك في أول الإسلام، وقد أغار عليه الصلاة والسلام على بني المصطلق وهم غارّون، فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم، وأصاب يومئذ جويرية -رضي الله عنها- قال حدثني به عبد الله عمر، وكان في ذلك الجيش[1].

وكما تجاوزت هذا الحديث تجاوزت عن مثله، أن الرسول ﷺ خطب أصحابه وأعلمهم بالفتن وأصحابها إلى قيام الساعة- فقد صح من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أنه لا يعلم الغيوب على هذا النحو المفصل الشامل العجيب.

آثرت هذا المنهج في كتابة السيرة، فقبلت الأثر الذي يستقيم متنه على ما صح من قواعد وأحكام، وإن وهي سنده، وأعرضت عن أحاديث أخرى توصف بالصحة؛ لأنها في فهمي لدين الله وسياسة الدعوة لم تنسجم مع السياق العام »[2].

وأخطر من ذلك قوله: « إنني أطيل النظر في كتب السنة معتقدا أن بها كنوزا ثمينة من تراث النبوة، واستهدي بفطرتي في تجنب الضعيف وقبول الصحيح »[3].

فماذا بقي بعد ذلك لمنهج المحدثين الذي ليس له نظير في تاريخ الإنسانية؟!

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقًا، ح(٢٤٠٣)، وأخرجه مسلم في الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، ح(١٧٣٠)، قال الألباني -رحمه الله عند حديث: ((لا تقاتل قوما حتى تدعوهم)): « هذا الحديث قاعدة هامة في دعوة الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم، فإن استجابوا فبها ونعمت، وإلا فرضت عليهم الجزية، فإن رفضوا قوتلوا، وعلى هذا جرى النبي ﷺ وأصحابه، ولا يخالف ذلك ما في الصحيحين: أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق، و هم غارون.. أي غافلون، أي أخذهم على غرة؛ فإنه ليس فيه أنه لم يكن قد بلغتهم دعوته ﷺ، كيف و هي قد بلغت فارس و الروم بله العرب، فمن البلاهة بمكان إنكار بعض الكتاب المعاصرين لهذا الحديث بحجة أنه مخالف للقاعدة المذكورة، فإنه ليس من الضروري أن يدعى الكفار قبل قتالهم مباشرة! و قد أشار إلى هذا الحسن البصري حين سئل عن العدو؟هل يدعون قبل القتال؟ قال: « قد بلغهم الإسلام منذ بعث الله محمدا ﷺ ». أخرجه ابن أبي شيبة:١٢/٣٦٥». السلسلة الصحيحة: ٦ / ٢٩٣.

(٢) فقه السيرة، الغزالي: ٩-١٢، دار الريان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٣) السنة النبوية: ٧٦.

٣- ردد بعضهم شبهة أن السنة لم تدون إلا مع مطلع القرن الثاني في عهد عمر بن عبد العزيز- رحمه الله-، وأنه قد جاء النهي من النبي ﷺ عن تدوين حديثه، كما في قوله: ((**لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**))[١] .

ويرون أن ذلك على خلاف القرآن الذي كان يكتب أولاً بأول لدى نزوله، بينما السنة لم تكتب في لحظة التلقي الأولى، وإنما تأخر إلى أوقات لاحقة كانت الأحداث فيها تجري والدول تتعاقب، والفرق تتجادل؛ مما أدى -في نظرهم- إلى تضخم الروايات[٢] ، والتي جاءت على حساب الدقة العلمية المطلوبة للثبوت[٣] ؛ وهذا يعني بالضرورة -حسب فهمهم- أن المسلمين عاشوا قرناً من الزمن بدون هذه الروايات دون أن ينقص ذلك من إسلامهم شيئاً، وعليه فهي لست ضرورية لقيام الدين وإلا لكان النبي ﷺ قد أمر بإثباتها كما فعل بالنسبة للقرآن[٤] .

واستدل عبد الجواد ياسين بفعل الصحابة، فمع حرصهم على ضم القرآن في عهد أبي بكر - رضي الله عنه - كان لديهم توجس من تدوين الأحاديث، فقد جمع أبو بكر - رضي الله عنه - الناس فقال: « إنكم تحدثون عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله،وحرموا حرامه» [٥] .

وعمر- رضي الله عنه - طفق يستخير الله شهراً، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: « إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوما قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبدا » [٦] ، وغير ذلك من الآثار[٧] .

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، في الزهد والرقائق، باب التَّثَبُّتِ في الْحديثِ وحكمِ كتابةِ الْعِلْمِ، ح(٧٧٠٢).

(٢) انظر: السلطة في الإسلام: ٢٥، وإعمال العقل: ١٣٩.

(٣) انظر: السلطة في الإسلام: ٢٥.

(٤) انظر: المصدر السابق:٦١.

(٥) أورده الذهبي في تذكرة الحفاظ: ٣/١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٨٨هـ، وذكر أنه من مراسيل ابن أبي مليكة.

(٦) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله:٦٤/١.

(٧) انظر: السلطة في الإسلام:٢٣٩.

وقد رد عبد الجواد ياسين على ما ورد من روايات فيها الإذن بكتابه الحديث، بأنها استثناءات طفيفة لا تغير من وجه الحكم، مثل ما أملاه النبي ﷺ على عماله في الصدقات والديات والفرائض، ومثل الإذن الخاص في قوله ﷺ: ((**اكتبوا لأبي شاه**))[1]، عندما طلب أن تكتب له خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع، وعليه لا يصح -عنده- تعميم الإباحة لهذا الحديث.

وذكر أن جمهور أهل الحديث قالوا: أن النهي عن الكتابة كان في أول الإسلام مخافة الاختلاط بالقرآن فلما زالت المخافة نسخ الحكم وصارت الكتابة جائزة. وقد رد هذا القول بأنه لا يستقيم مع الحقائق التالية:

أ- استدلال الصحابة وعلى رأسهم أبو سعيد بالنهي وبعد وفاة النبي ﷺ.

ب- عدم تدوين الصحابة للأحاديث وبالأخص الخلفاء الراشدين.

ج- القول بنسخ حديث أبي سعيد وهو مروي في الصحيحين يقتضي أصولياً وجود أحاديث في نفس قوته الإسنادية، ولم يصح في نظره إلا حديث أبي شاه وهو لا يعارض النهي إذ هو إذن خاص.

د- أما المخاوف من الاختلاط بالقرآن فيرى أنها تحكمية مردودة من ناحيتين الأولى: أن الأحاديث بالإجماع ليست من جنس القرآن لفظاً وموضوعاً، والثانية: أنه يصعب في حق الصحابة وهم عرب فصحاء أن يعجزوا عن التمييز بين القرآن وحديث النبي ﷺ[2].

٤- زعم عبد الجواد ياسين أن أهل الحديث اعتمدوا أسساً مذهبية محضة في منهج قبول الرواية، فالمعيار هو المذهب يستدل به أولاً على الصدق أو الكذب، وهو ما يؤدي بالقضية إلى أن تحسم ابتداءً، لأن المعيار الذي يتحدد به أهل البدع هو معيار مذهبي في ذاته[3]، بل وزعم أيضاً أن الإمام أحمد كان يمارس الجرح

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، ح(٢٣٠٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، ح(١٣٥٥).

(٢) انظر: السلطة في الإسلام:٢٤٢-٢٤٤.

(٣) انظر: السلطة في الإسلام:٦١.

والتعديل بميزان مذهبي ضيق، تأثراً بقضية محنة خلق القرآن[١] .

٥- من أخطر الانتقادات طعن بعضهم فيما اتفق عليه أهل الحديث من عدالة الصحابة، يقول عبد الجواد ياسين في معرض مقارنته بين منهج المحدثين ومنهج المعتزلة في قبول الحديث: « أما المنهج الاعتزالي- عند النظام بشكل أخص- فلم يعرف قط حدود منطقة ممنوعة... ومن هنا فقد خضع الصحابة لميزان النقد، ليس فقط في رواياتهم، بل في سائر أفعالهم وسلوكياتهم، وهذا منهج أصيل في الفكر الاعتزالي » [٢] .

ويتساءل « عما إذا كانت رواية الحديث عن صحابي تكسبه حصانة مؤبدة ضد النقد، مهما كان متنه مخالفاً للحقائق الثابتة تاريخياً » [٣] .

واعترض على تعريف الصحابي عند المحدثين، ويرى أنهم المقربون منه ﷺ المتشربون عملياً لتعاليمه، وليس كل من لقيه أو رآه.

وهو يرى أن القضية محسومة عنده بأن العصمة لا تكون إلا للوحي، ومن ثم-فعنده- أن عدالة الصحابة هي عدالة لهم كجيل مجمل، ولا تعني القول بعصمتهم كأعيان فردية من الخطأ أو الخطيئة، كما لا ترتب القول بحصانتهم من النقد والتقييم.

ويرى أن مفهوم عدالة الصحابة السائد لدى أهل الحديث « كان واحداً من أهم الأسباب الكامنة خلف قصور المنهج الإسنادي التقليدي، وعجزه عن حل إشكالية النص السني، وذلك بما يؤدي إليه هذا المفهوم من تضييق دائرة النقد، وتقليص مساحة النظر، بغير مبرر موضوعي منصوص أو معقول » [٤] .

ونجد شيئاً من رد الحديث عند الشيخ الغزالي بسبب نقد وجهه إلى الصحابي، فقال عن عمر - رضي الله عنه - :« إن الخطأ غير مستبعد على راوٍ ولو كان في جلالة عمر » [٥] .

---

(١) انظر: المصدر السابق:: ١٥٠.
(٢) السلطة في الإسلام، ١٢١
(٣) المصدر السابق: ٢٦٦.
(٤) المصدر السابق: ٢٧١.
(٥) السنة النبوية: ١٧.

وعرّض برواية تميم الداري - رضي الله عنه - في حديث الدجال بقوله: « ففي حديث أنه مكبل بالقيود في إحدى الجزر ببحر العرب أو بالمحيط الهندي، وقد لقيه تميم الداري، وهو رجل كان نصرانياً وأسلم » [١].

وعلق على جواب سلمان لسعد بن أبي وقاص -رضي الله عنهما- عندما سأله: « وما عهد إليك رسول الله ﷺ » . قال: « عهد إلينا: ((**أنه يكفي أحدكم مثل زاد الراكب**))، ولا أراني إلا قد تعديت » [٢].

قال الشيخ الغزالي: « الواقع أن حديث سلمان ليس إلا تعبيراً عن حالة نفسية خاصة، ولا يعطي حكما شرعيا عاما » [٣].

واستغرب مما رواه الشيخان عن خباب بن الأرت - رضي الله عنه - قال: « إن أصحابنا الذين سلفوا ومضوا لم تنقصهم الدنيا، وأنا أصبنا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب » ، ثم يقول: « إن المسلم يؤجر في كل شيء ينفقه إلا في شيء يجعله في هذا التراب» [٤].

وقال معقباً على ذلك: « وكلام خباب - رضي الله عنه - عليه مسحة تشاؤم غلبت عليه لمرضه الذي اكتوى منه، ولا يجوز أن نعد البناء رذيلة، فقد يكون فريضة» [٥].

وعرّض د. العلواني بأبي هريرة - رضي الله عنه - فقال:« هذه الإسرائيليات استطاعت أن تتغلغل وتدخل إلى تراثنا الإسلامي في جوانبه الكثيرة والمتعددة، وتحدث في فكرنا من المؤثرات ما لا يمكن الاستهانة به، فليس هناك تقريبا تفسير من التفاسير سواء منها تلك التي عرفت بالتفاسير القائمة على الأثر، أو التفاسير القائمة على اللغة والبلاغة، أو التفاسير القائمة على الاتجاه العقلي إلا وقد دخلتها

---

(١) المصدر السابق: ١٢٣.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، ح (٤١٠٤) ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه ،ح (٣٣١٢).

(٣) السنة النبوية: ١١٦.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، ح(٥٦٧٢)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب كراهة تمني الموت لضر نزل به، ح(٢٦٨١)، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: « أي الذي يوضع في البنيان وهو محمول على ما زاد على الحاجة » ، فتح الباري:١٠/١٢٩.

(٥) السنة النبوية: ٨٧.

بعض هذه المؤثرات، واعتبر أن الحديث المروي عن أبي هريرة في: ((**حدث عن بني إسرائيل ولا حرج**))[1] بالرغم من صحته من الناحية الإسنادية لدى جل المحدثين، إلا أن هناك أمرا يلفت النظر في هذا الحديث وخاصة أن أبا هريرة قد اشتهر بأنه كان يتبع كثيرا من أحاديث اليهود وأهل الكتاب عامة، بل ربما يحاول أن يحصل على بعض تفسيرات القرآن الكريم من أحبار اليهود الذين دخلوا الإسلام، وكان يسأل بالذات عما لديهم في كتبهم اليهودية حول ذلك الذي يسأل عنه، كما هو الحال في سؤاله لكعب عن ساعة الإجابة في يوم الجمعة، وجواب كعب وهو الحديث المروي في البخاري وغيره[2]، وكذلك أحاديث أخرى كان يجري فيها هذا الأمر، وهي كما نسميها اليوم أحاديث تطبيع ثقافي كانت تسمح بنوع من دخول هذا التراث إلى عقولنا، نعم ليس بطريق الدس على القرآن المحفوظ المعصوم، وإنما كانت تدخل من خلال التفسير من خلال بعض المعاني اللغوية، ومن وسائل أخرى معروفة لدى المهتمين بدراسة الإسرائيليات القديمة»[3].

---

(١) رواه أبوداود في سننه، كتاب العلم، باب الحديث عن بنى إسرائيل، ح(٣٦٦٤)، ورواه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن عمرو، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ح(٣٢٧٤).

(٢) لم ترد قصة أبي هريرة مع كعب في صحيح البخاري، وإنما جاءت في سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، ح(١٠٤٨)، فقد روى بسنده عن أبى هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ =: «((خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أهبط، وفيه تيب عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهى مسيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقا من الساعة إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلى يسأل الله حاجة إلا أعطاه إياها))». قال كعب ذلك في كل سنة يوم. فقلت: بل في كل جمعة. قال فقرأ كعب التوراة فقال صدق النبي ﷺ. قال أبو هريرة: «ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسي مع كعب، فقال عبد الله بن سلام: «قد علمت أية ساعة هي». قال أبو هريرة: «فقلت له فأخبرني بها». فقال عبد الله بن سلام: «هي آخر ساعة من يوم الجمعة». فقلت: «كيف هي آخر ساعة من يوم الجمعة، وقد قال رسول الله ﷺ: ((لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلى))، وتلك الساعة لا يصلى فيها». فقال عبد الله بن سلام: «ألم يقل رسول الله ﷺ: ((من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو فى صلاة حتى يصلى))». قال فقلت: «بلى»، قال: «هو ذاك». ورواه أيضا الإمام مالك في الموطأ، كتاب الجمعة، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، ح(٢٤١)، والإمام أحمد في مسنده:٢/٤٨٦، **ونص الرواية ظاهر في أن أبا هريرة استدرك على كعب هو ظاهر، ولم يتلق عنه كما توهم العلواني.**

(٣) أبعاد غائبة عن الفكر الإسلامي المعاصر، طه العلواني:٣٨، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٥، ١٩٩٩م.

المناقشـــة:

لا يكفـي من أصحـاب الاتجاه العقـلاني الإسلامي مجرد الإقـرار العام بتميز منهـج المحدثـين، ما لم يكـن هناك ثقة بكفاية هـذا المنهج في الوصـول إلى النص الـذي نطمئن أنه من السنة النبوية، وما لم يكن هنـاك التزام فعلي بتطبيق قواعد هذا المنهج.

لقـد كان يكفي لـو تم الالتزام بقـول الشيخ الغزالي –رحمـه الله-: « ودراسة السنة علم له رجاله الخبراء، ولا يقبل في هذا الميدان ما يرسله السفهاء من أحكام طائشـة تجعل التطويـح بالسنة الشريفة أمراً جائـزاً، أو تجعل التكذيب بحديث ما هوى مطاعاً.

إنه لا فقه بغير سنة، ولا سنة بغير فقه، وقوام الإسلام بركنيه كليهما من كتاب وسنة »[1].

ولكـن وللأسف حصـل تجاوز لذلك، فأرسلت انتقادات –ولو بحسن نية- تفتح البـاب للتطويـح بالسنـة، وردت أحاديث صحيحـة بعضهـا في الصحيحين بحجج واهيـة، وإن ألبست لباس العلمية والموضوعية، مما يغري كل صاحب هوى أو جاهل بولـوج هـذا الباب، كما هو ظاهر في كثـير من الكتابات المعاصـرة، وفيما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة.

ومـا وجهه بعض أصحـاب هذا الاتجـاه إلى علم مصطلح الحديـث من انتقاد يجاب عنه بما يلي:

أولاً- إن الناظـر والمتأمـل –بعلـم وعـدل وإنصاف- في قواعـد علم مصطلح الحديث سواءً في الجانب النظري أو التطبيقي ليدرك أن هذه القواعد وضعت على أساس علمي دقيق لا مجال بعده للحيطة والتثبت.

ولم يكـن الترف العلمي دافعاً لأهل الحديث لإبـداع هذا العلم، فضلاً عن تكبد المشـاق من أجله، لقـد كان الدافع لهـم إيمانهم بأن سبيل معرفـة الدين الذي هو

(١) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين:٢٧.

عصمة أمرنا موقوف على معرفة سنة النبي ﷺ ، وتمييز الصحيح منها، والعمل بها، ولا يتأتى لهم ذلك إلا بالفحص عن الرواة والبحث عن أحوالهم، يبتغون بذلك النصح للأمة[1] .

والناظر في منهج المحدثين في نقد الرواة والمرويات يثبت لديه يقيناً أن منهج النقد عند المحدثين منهج علمي بما تعنيه هذه الكلمة؛ إذ بني على قواعد نقد شاملة تدرس جميع جوانب الحديث دراسة دقيقة، ترتبط في مجموعها برباط وحدة الهدف، وهو صيانة حديث النبي ﷺ [2] .

ومن جوانب شمولية منهجهم أنهم ينظرون في نقدهم للحديث إلى السند والمتن؛ فالعلة والشذوذ قادحان في صحة الحديث، وهما يقعان في المتن كما يقعان في السند.

وقرروا أنه قد يصح السند ولا يصح المتن، كما أنه قد يصح المتن ولا يصح السند ونظروا في ذلك إلى ملابسات كل من السند والمتن.

ومن دقة منهجهم أن ميزوا بين مراتب القبول ولم يسووا بينها، فهي متفاوتة من أصح الصحيح إلى أدنى مراتب الحسن، ولم يغفلوا فيها عن اعتبار عنصر التقوية. فالحسن إذا تقوى يلتحق بالصحيح، والضعيف اليسير الضعف إذا تقوى يلتحق بالحسن، على تفصيل ليس هذا مقامه.

ويتركز بحثهم عن الرواة في جانبين: العدالة والضبط، وهما مرتبطان بالسند والمتن[3] ، وقد « أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يروي. وتفصيله: أن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه،

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ١٢٦، ومنهج النقد في علوم الحديث:٣٧.
(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث:٤٨٣، ومنهج النقد عند المحدثين –نشأته وتاريخه، محمد الأعظمي:١٩، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.
(٣) انظر: نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل، د.خالد الدريس، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٣٩ ،٢٠٠٥م.

ضابطـا لكتابه إن حدث من كتابـه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني » [1] .

والحكم علـى العدالة للراوي مبني على معرفة أحوالـه حسب الأمور الظاهرة، والاعتبار فيه للظن الغالب.

والطريـق إلى معرفة عدالة الرواة هـو بتزكية المعاصرين مـن العلماء الأبرار، الذين تكلموا في الراوي بالعدل والإنصاف دون تحيز أو محاباة.

أمـا منهج المحدثين في نقد الرواة من جهـة الضبط، فمنهج متشعب ومتقدم، فتارة يقارنون بين الروايات، وتارة يعارضونها بالقرآن، وأحياناً يفحصون الورق والحبر.

وبهـذا المنهج عرف الحديث الصحيح، والحسـن، والضعيف، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمدرج، وغير ذلك.

وقـد توسع هذا المنهج وتنوعـت طرقه من معارضة روايات عـدد من الصحابة بعضها ببعض، ومعارضة روايات محدث واحد في أزمنة مختلفة، ومعارضة روايات عدد من التلاميذ لشيخ واحد، إلى غير ذلك من أنواع المعارضة.

ولم يغـب عن المحدثين ما قد يطرأ على الحديث نتيجة تناقله بين رجال السند، ومـا قد يتوهم من إخـلال الراوي بالحديـث؛ فوضعوا من الشـروط ما يزيل ذلك التوهم من وجهين:

الأول: إن الروايـة بالمعنى لم تجـز إلا لعالم باللغة، لا يحيل المعاني عن وجهها، وهذا بالنسبـة للصحابة متوفر، فهم أرباب الفصاحة، ولما أوتوه من قوة الحفظ وأسبابه، ثم من جاء بعدهم يعرض على الاختبار، ولم يقبل العلماء إلا من توفر فيه هذا الشرط.

والثاني: هـب أن الراوي بالمعنى قـد أخطأ الفهم وروى الحديـث على الخطأ، أفيذهب الخطأ على العلماء؟ هذا مالا يمكن؛ فإنهم يشترطون في الحديث الصحيح والحسـن انتفـاء الشذوذ والعلـة منه، أي أن حديث الثقة لا يقبـل حتى يعرض على روايات الثقات، ويتبين أنه موافق لها، سالم من القوادح الخفية[2] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح:٢٨٨.

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث:٢٣٠.

ومن دقة منهج المحدثين أنهم قسموا علماء الجرح والتعديل إلى طبقات بناءً على اختلافهم في مستوى النقد فمنهم المتشدد، ومنهم المتساهل، ومنهم المتوسط المعتدل، وما ذاك إلا لاختلاف الأنظار والمقاييس من إمام لآخر، وكذلك عند اختلاف الجرح والتعديل في أحد الرواة فهناك ضوابط للترجيح.

ومن حرصهم على العدل وبعداً من المؤثرات الذاتية، قرر جمهور العلماء أن الجرح لا يُقبل إلا مفسرا « لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أو لا » [1] .

إلى غير ذلك من التفصيلات الدقيقة والشروط الموضوعية التي ذكروها في كتب هذا العلم بما لا مزيد عليها، عند من ينظر إليها بعين العدل والإنصاف[2] .

ومن هنا فمناهج النقد المعاصرة لا يمكن أن تضيف شيئاً جديداً إلى منهج النقد عند المحدثين.

وبعقد مقارنة بين منهج النقد في علم الحديث، ومنهج النقد في علم التاريخ يتضح بكل جلاء تفوق منهج المحدثين من خلال ما يلي[3]:

أ- جمع كل الأصول:

وهذه عملية يشترك فيها المحدث والمؤرخ، ولكن قام بها المحدثون على أكمل الوجوه وبما لم يستطع مجاراته أحد من المؤرخين، فلقد اجتمع عند بعض المحدثين أكثر من عشرة نسخ لأصل واحد، وكذلك نجد وثيقة واحدة لدى عشرات المحدثين.

ب- إثبات صحة النصوص:

مما يميز منهج المحدثين أنه لا يمكن اعتبار حديث ما أو كتاب ما قابلاً للبحث في صحته ما لم يكن وصل إلينا بالإسناد المتصل إلى قائله أو مؤلفه، ثم لا يمكن

(١) مقدمة ابن الصلاح:٢٢٨، وانظر: الكفاية:١٠٨، ومنهج النقد في علوم الحديث:٩٧.
(٢) ينظر في تفصيلات ما تقدم كتابي: منهج النقد في علوم الحديث، ومنهج النقد عند المحدثين، وكذلك يرجع إلى كتب علم المصطلح .
(٣) انظر تفصيل ذلك في : منهج النقد عند المحدثين: ٩٢-١٠٩.

الاعتماد عليه ما لم يكن جميع الرواة في السند معروفين بالعدالة والضبط، وما لم يكن السند متصلاً كذلك، وهذا يثبت أن شروط المحدثين أقوى من شروط المؤرخين.

ومن ناحية أخرى فهذا المنهج قد طبقه المحدثون عملياً، بخلاف المؤرخين الذين لا يُقارن تطبيقهم العملي لمنهجهم بما كان عند المحدثين.

وقد اعتنى المحدثون بفحص الحبر والورق والخط المستعمل في كتابة أصل ما، وسبقوا بذلك غيرهم بقرون طويلة.

ج- تحليل النصوص لمعرفة مراد القائل:

لقد اعتنى بذلك المحدثون أيما عناية، فتخصص بعضهم في نقل النص، وتخصص بعضهم في البحث عن معاني الألفاظ بما عرف بعلم غريب الحديث، واختص بعضهم بإثبات صحة النص، واجتمعت تلك التخصصات في بعض المحدثين، وكل ذلك ليس له نظير في نقد التاريخ.

د- مرحلة النقد السلبي لمعرفة صدق الناقل وعدالته:

لا شك أن المحدثين فاقوا غيرهم في هذا المجال، لأن أول شرط لقبول الرواية عدالة الراوي، فإن كذب المحدث في حديث عادي لا يقبل حديثه ولو لم يكذب على النبي ﷺ، وكانت لهم موازين دقيقة يزنون بها الرجال، ولا يكتفون بمجرد معرفة الرجل بالصلاح.

قال أبو الزناد -رحمه الله-: « أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله »[1].

بينما في النقد التاريخي أقصى ما يرجى أن يكون صاحب الوثيقة صادقاً وعدلاً في كتابة وثيقته، ولا يهم إن كان يكذب بعد ذلك أو لا.

إضافة إلى أنه قلما توجد مراجع تمكن من معرفة مؤلف الوثيقة ومدى صدقه وعدالته، كما هو الشأن عند المحدثين.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم: ١/١٥.

فبعد هذه المقارنة الموجزة يثبت أن النقد التاريخي لم ولن يصل إلى قوة علم الحديث في نقد النصوص، ومن هنا يتبين بطلان دعوى الحاجة إلى تجديد علم مصطلح الحديث، وتهافت ما أثير حوله من اعتراضات؛ لأن مبنى ذلك على الجهل بحقيقة منهج المحدثين في نقد الروايات والأخبار.

ثانياً- أما اتهام المحدثين بأنهم قلما استخدموا عقولهم في منهجهم في النقد وخاصة المتن فيجاب عنه بما يلي:

أ- مراعاة المحدثين للعقل هي في كل موضع من دراسة الأحاديث النبوية، عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث[1].

أما مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع: فيبدو ذلك واضحًا في اعتمادهم صحة سماع الصبي متى كان مميزًا فاهمًا للخطاب ورد الجواب، وكذلك فحص التلميذ الواعي وانتباهه لحال الشيخ، الذي يريد أن يتلقى عنه، قبل سماعه منه، فإذا وجده سيئ الحفظ ، أو مضطربًا في الحديث أو شديد التدليس عند التحديث ، أو يروي الواهيات، أو المنكرات، أو يسوق الموضوعات والخرافات، ونحو ذلك أعرض عن التحمل عنه، والسماع منه .

وأما مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند التحديث فيتضح من كونهم عندما يتبين لهم كذب أو وهم عند الرواة في الأسانيد، أو شذوذ ، أو علة في المتون يمسكون عن التحديث بها، ولا يذكرونها إلا مع البيان لما في تلك الأسانيد أو المتون من ضعف وشذوذ.

وأما مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على الرواة: فهذا يظهر كثيرًا في كتب التراجم، فالأئمة كثيرًا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر ، ويقولون : للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد : « منكر» ، أو « باطل» ، وتجد ذلك كثيرًا في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه، وينقدوه حديثًا حديثًا.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: الأنوار الكاشفة: ٦-٧، ولمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: ١٧٢-١٧٧، ومنهج النقد عند المحدثين ٨٣-٨٩.

وأما مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على متون الأحاديث: فهذا واضح في جعلهم من دلائل الوضع في الحديث مخالفته لبدهيات العقل إلا أن ذلك مقيدٌ بعدم إمكان التأويل، وأن يصدر الحكم بذلك ممن « تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة النبي ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه » [1].

وقد قال الإمام الشافعي – رحمه الله –: « ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه » [2].

وهذا هو الأصل في منهج المحدثين بأن يكون مرد معرفة صدق الحديث أو كذبه إنما هو في سنده، وفي حالات استثنائية يصار إلى تخطئة الراوي من حيث روايته ما لا يجوز لمثله، وذلك بالعرض على مرويات من هو أصدق منه.

والخبر عن النبي ﷺ في الغالب يحتمل من الناحية العقلية وجوده وكذلك عدمه، ولا مرجح إلا صدق المخبر، فما الذي يرجح أنه كان يشرب في نفس أو نفسين أو ثلاثة، أو أنه دعا في هذا الموضع أو لم يدع، إلا صدق المخبر؟

« وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث، أن منها أحاديث تثقل على بعض المتكلمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها، أو هي من قبيلها، قد ثقلت هي أيضاً على المتكلمين،وقد علموا أن النبي ﷺ كان يدين بالقرآن ويقتدي به، فمن المعقول جداً أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات » [3].

---

(١) المنار المنيف، ابن القيم:٤٤.
(٢) الرسالة:٣٩٩.
(٣) الأنوار الكاشفة:٥.

ثالثاً- قضية تأخر تدوين السنة احتج قديماً بها « بعض من لا علم له ولا معرفة من أهل البدع وغيرهم من الطاعنين في السنن... وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزهد في سنن رسول الله ﷺ التي لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها، والطعن على أهلها» [1] .

وقد تابع أولئك بعض المستشرقين، وأهل الأهواء المعاصرين، وجعلوا ذلك ذريعة إلى الانتقاص من حجية السنة النبوية.

وفي الحقيقة فإن إنكار تدوين الحديث في عهد النبي ﷺ لا يكون إلا عن جهل بالسنة؛ فإن روايات كتابة الحديث قد تعددت بالأسانيد الموثوقة مما يبلغ بها درجة التواتر [2] .

ومما ورد كتابته من الحديث في عهده ﷺ:

- الصحيفة الصادقة: التي كتبها عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - .
- صحيفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : وهي صحيفة صغيرة تشتمل على العقل -أي مقادير الديات.
- صحيفة سعد بن عبادة - رضي الله عنه - .
- كتبه ﷺ إلى الملوك والعظماء، وإلى أمراء العرب يدعوهم فيها إلى الإسلام.
- كتبه ﷺ إلى أمرائه وعماله، ومنها: كتاب الزكاة والديات الذي كتب به أبو بكر الصديق، وكتاب لعمرو بن حزم عامله على اليمن وفيه أصول الإسلام، وطريق الدعوة إليه، والعبادات، وأنصبة الزكاة، والجزية، والديات.
- كتب أمر بها ﷺ لأفراد من أصحابه لمناسبات ومقتضيات مختلفة.

ويلاحظ أن عدداً من هذه الكتب اشتمل على أحكام دقيقة تحتاج إلى ضبط، مما يجعل الكتابة عنصرًا هامًا في حفظ الصحابة للحديث ينضم إلى العوامل الأخرى ليؤدوه بعد ذلك كما سمعوه من رسول الله ﷺ [3] .

---

(١) جامع بيان العلم: ١٢١/٢.

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث: ٤٠.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د. محمد الأعظمي: ٩٢-١٤٢، مطابع جامعة الرياض، الرياض، ١٣٩٦هـ، ومنهج النقد في علوم الحديث: ٤٠، وتدوين الحديث، للسيد مناظر الكيلاني: ٢٠٩-٢١٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٤م.

ويكفي شاهداً على إذنه ﷺ بالكتابة قول أبي هريرة - رضي الله عنه - : « ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب» [1] .

وقول عبدالله بن عمرو - رضي الله عنه - :« كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه؟ فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء ورسول الله ﷺ، بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بيده إلى فيه فقال: ((**اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق**)) [2] .

وقد جمع العلماء بين أحاديث النهي عن الكتابة والإذن بها، فقيل : إن النهي متقدم، وآخر الأمرين الإباحة، وقيل: إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأما أن يكون نفس الكتاب محظورا وتقييد العلم بالخط منهيا عنه فلا.

وبتأمل النصوص يتبين أن النهي عن الكتابة معلل، والعلة ليست مجرد الخوف من اختلاط الحديث بالقرآن، فإن من العلل خوف الانكباب على درس غير القرآن، وترك القرآن اعتمادا على ذلك، كما في الأثر المروي عن عمر - رضي الله عنه - .

ومن العلل خوف الخطأ أو الزيادة والنقصان في حديث النبي ﷺ والدخول في وعيد النبي ﷺ فعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : « إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيراً أن النبي ﷺ قال :((**من تعمد علي كذباً فليتبوأ مقعده من النار**)) [3] .

وأما الأثر المروي عن أبي بكر - رضي الله عنه - والذي نقله ياسين، فنلحظ تجاهله [4] أن الذهبي -رحمه الله- قدّم في التذكرة قبله قول أبي بكر للجدة: « ما

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ح(١٣).
(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده: ٢ / ١٦٢، ١٩٢، وأبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، ح(٣٦٤٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة: ٤ / ٤٥.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ح(١٠٨).
(٤) تابع عبدُ الجواد ياسين في هذه المسألة وفي طريقة إيرادها محمود أبورية في كتابه أضواء على السنة المحمدية:٢٩ وما بعدها.

أجد في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً » ، ثم سأل الناس، فقضى بما أخبره المغيرة ومحمد بن مسلمة عن النبي ﷺ.

ثم ذكر الذهبي ذلك الأثر، وبين الذهبي أنه مرسل أي منقطع؛ لأن ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر، ومثل ذلك ليس بحجة، ولم ينقل ذلك، كما لم ينقل قول الذهبي: « مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري، لا سد باب الرواية ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السنن فلما أخبره الثقة لم يكتف حتى استظهر بثقة آخر ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج » [١] .

ثم إن « المتواتر عن أبي بكر - رضي الله عنه - ، أنه كان يدين بكتاب الله تعالى وسنة رسوله، وأخذ بحديث ((لا نورث)) مع مايتراءى من مخالفته لظاهر القرآن، وأحاديثه عن النبي ﷺ موجودة في دواوين الإسلام » [٢].

وأما ورد عن عمر - رضي الله عنه - فقد ذكر بعض أهل العلم أن وجه قول عمر هذا إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن فخشي عليهم الاشتغال بغيره عنه؛ إذ هو الأصل لكل علم، وقيل:إن عمر - رضي الله عنه - إنما نهى من الحديث عما لا يفيد حكما ولا يكون سنة، ولعل الأول أصح، لما ورد في بعض الروايات قوله - رضي الله عنه - : « إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جودوا القرآن » [٣] .

ومما يوضح مقصده - رضي الله عنه - في النهي عن الكتابة والإكثار من التحديث ما روي أنه - رضي الله عنه - خرج فجلس على المنبر فتشهد، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: « أما بعد، فإني قائل لكم مقالة لا أدري لعلها بين يدي أجلي، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته، ومن خشي أن لا يعيها فلا أحل لأحد أن يكذب علي، إن الله بعث محمدا بالحق وأنزل معه الكتاب، فكان مما أنزل معه آية الرجم ، وذكر الحديث» [٤] .

---

(١) تذكرة الحفاظ:١/٣.
(٢) الأنوار الكاشفة:٥٣.
(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله:١/٦٤.
(٤) أخرجه النسائي في سننه الكبرى: ٤/ ٢٧٤.

قال ابن عبد البر -رحمه الله- عن هذا الأثر: « وهذا يدل على أن نهيه عن الإكثار وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول الله ﷺ؛ إنما كان خوف الكذب على رسول الله ﷺ وخوفا أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعوه؛ لأن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار؛ فلهذا أمرهم عمر من الإقلال من الرواية، ولو كره الرواية وذمها لنهى عن الإقلال منها والإكثار، ألا تراه يقول: فمن حفظها ووعاها فليحدث بها، فكيف يأمرهم بالحديث عن رسول الله ﷺ وينهاهم عنه هذا لا يستقيم، بل كيف ينهاهم عن الحديث عن رسول الله ﷺ ويأمرهم بالإقلال منه، وهو يندبهم إلى الحديث عن نفسه بقوله: من حفظ مقالتي ووعاها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته. ثم قال: ومن خشي أن لا يعيها فلا يكذب علي. وهذا يوضح لك ما ذكرنا»[1].

ثم إن في الاستدلال بحديث أبي سعيد - رضي الله عنه - على عدم كتابة السنة تناقضاً؛ إذ هو حديث، فلماذا كُتب؟

ويقال أيضاً: إن السنة حفظت بالكتابة والرواية، كما هو الشأن في القرآن؛ وكل من الكتابة والرواية يتمم الآخر، ولك أن تتصور لو أن الأمة اكتفت بالكتابة في حفظ القرآن واستغنت عن حفظه في الصدور، ونقله بالرواية، هل سيكون القرآن سيصل إلينا كما هو الآن؟[2].

رابعاً- الصحابة رضوان الله عليهم هم خلفاء رسول الله ﷺ في نشر الدين، وتبليغ الرسالة، ومن ثم لم يقع خلاف بين العلماء على أهمية الوقوف على معرفة أصحاب النبي ﷺ، وتمييزهم عن غيرهم.

والصحابي -عند المحدثين- هو من لقي النبي ﷺ -مؤمنا به، ومات على الإسلام[3].

وحصر الصحبة فيمن طالت صحبته للنبي ﷺ قد انتقده العلماء بأنه يؤدي

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٢٢.
(٢) انظر: تدوين الحديث:١٧٥-١٧٦.
(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح:٤٨٩، ونخبة الفكر:١٥٠.

إلى إخراج أقوام وقع الاتفاق على اعتبارهم من الصحابة، كجرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - [1].

وأما الطعن في منهج المحدثين لتعديلهم كافة الصحابة فهو مردود لما يلي:

١. اتفق أئمة الحديث والفقه على عدالة الصحابة، ولم يخالف في ذلك، إلا طوائف من المعتزلة، والخوارج، والرافضة[2].

٢. دلت النصوص الكثيرة من القرآن والسنة على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم.

قال تعالى﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقال: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح:١٨]، إلى غير ذلك من الآيات.

ومن السنة: قوله ﷺ: ((**لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**))[3].

قال الخطيب البغدادي-رحمه الله-: « والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة إلا أن يثبت على أحدهم ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط عدالته، وقد برأهم الله تعالى من ذلك، ورفع أقدارهم عنه، على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها، من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح:٤٩١.

(٢) انظر: الكفاية:١١٨، ومقدمة ابن الصلاح:٤٩٢.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم ﷺ: (لو كنت متخذا خليلا)، ح (٣٤٧٠) ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، ح (٢٥٤٠).

الآبـاء والأولاد ، والمناصحة في الدين ، وقوة الإيمان واليقين - القطع على عدالتهم والاعتقـاد لنزاهتهم ، وأنهم أفضل من جميع المعدلـين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين . هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء » [1].

٣- ما كان الصحابة يُكذب بعضهم بعضا، وأكثر الراويات التي وردت فيها هذه الكلمة غير ثابتة، وما ثبت منها فمرادهم من إطلاق الكذب هو الخطأ[2] .

٤- لا يلـزم من تعديـل الصحابة نفي إمكانيـة السهو والنسيـان عنهم مطلقاً، لكنهم في جانب روايتهم للحديث لا بد أن ندرك أنهم عاصروا النبي ﷺ ، وعاصروا الحـوادث، ثم طبقوا ما تعلموه من النبي ﷺ ، وهـذا ما لم يتوافر لغيرهم، وكانوا أيضـاً يتذاكرون فيما بينهم، إضافة أنهم يحتاطون في راوية الحديث فإذا شكوا في الحديث تجنبوا الرواية، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً[3] .

خامسـاً- لا ريب أن المحدثين انتقدوا من اتُهم ببدعة، ولكن لم يكن سبب رفض الرواية مجرد البدعة بل يكون هناك أسباب أخرى مثل: سوء الحفظ، والوهم ونحو ذلـك، حتى إن بعضهـم قبل رواية المبتدع الداعية إذا لم يكـن الحديث يؤيد بدعته على الخلاف بينهم في ذلك.

قال ابن الصلاح- رحمه الله-:« اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته، فمنهـم مـن رد روايته مطلقا لأنـه فاسق ببدعته...، ومنهم من قبل روايـة المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن.

وقـال قـوم: تقبل روايتـه إذا لم يكن داعيـة إلى بدعته. وهذا مذهـب الكثير أو الأكـثر من العلماء. وقـال أبو حاتم بن حبان البستي من أئمة الحديث: الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافا.

وهـذا المذهـب الثالث أعدلهـا وأولالهـا. والأول بعيـد مباعد للشائـع عن أئمة الحديـث، فإن كتبهم طافحـة بالرواية عن المبتدعة غير الدعـاة. وفي الصحيحين

(١) الكفاية :١١٨.
(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي:٢٩٢، ومنهج النقد عند المحدثين:١٢١.
(٣) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي:٨٠، ومنهج النقد عند المحدثين:١٢٤.

كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول » [1] .

ولذا نجد المحدثين قبلوا رواية بعض الشيعة، الذين عرفوا بالصدق والأمانة، كما قبلوا رواية المبتدع إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب كما هو عند الخوارج[2] .

سادساً- علماء الحديث لم يغفلوا عما اقترفه الوضاعون وأهل البدع والمذاهب السياسية من الاختلاق في الحديث، بل بادروا لمحاربة ذلك باتباع الوسائل العلمية الكافلة لصيانة السنة ، فقد عنوا بالبحث في إسناد الحديث وفحص أحوال الرواة بعد أن كانوا من قبل يرجحون توثيق من حدثهم، فعن محمد ابن سيرين أنه قال: « لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » [3] .

وقد حث العلماء -بدءاً من الصحابة- الناس على الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة، وألا يأخذوا إلا حديث من يوثق به دينا وورعا، وحفظا وضبطا، حتى شاعت في عرف الناس هذه القاعدة: « إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها » [4]

كما يتضح ذلك بما ذكروه من قيود في رواية المبتدع، وبيان أسباب الوضع، وعلامات الحديث الموضوع.

سابعاً- أما ما يوجد من اختلافهم في تصحيح حديث من الأحاديث، فإنه ناشي عن أحد أمرين:

الأول: اختلافهم في كون الحديث استوفى شروط الصحة أو لا، فحكم كلٌ بما انتهى إليه اجتهاده.

الثاني: اختلافهم في اشتراط بعض هذه الشروط للصحة، كالحديث المرسل، بعض العلماء يصححه إذا استوفى بقية الشروط، وبعضهم يضعفه لأنه ليس

(١) مقدمة ابن الصلاح:٢٥٨، وانظر:مقدمة فتح الباري(هدي الساري):٣٨٥.
(٢) انظر: مقدمة فتح الباري: ٣٨٥، ٤٥٩.
(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه:١/١٢.
(٤) انظر: منهج النقد في علوم الحديث: ٥٥، ٤٦٣.

بمتصل، وكاشتراط أن لا يكون الحديث غريبا[1] .

وهذان الأمران يحصلان في سائر العلوم، فلمَ يتخذ من ذلك ذريعة إلى الدعوة إلى تجديد علم المصطلح؟!

وخلاصة القول: أن المحدثين أوجدوا لأنفسهم منهجاً علمياً رصيناً لنقد الأحاديث، وهو منهج دقيق من ناحية، وعملي من ناحية أخرى، وطبقوه، وبذلك سبقوا المؤرخين وغيرهم، ولم يلحق بهم منهج النقد التاريخي رغم مختلف الإدعاءات.

ولا بد من التسليم بأن أئمة الحديث -وخاصة المتقدمين- هم الذين لهم الحق في الحكم على الأحاديث من جهة الثبوت؛ وذلك لتميزهم بخصائص لا توجد عند غيرهم منها[2] :

١. الحفظ الواسع، والإطلاع الكامل، والفهم الدقيق، والممارسة التامة، مما أكسبهم ذوقاً خاصاً يميزون به بين ما ثبت من الحديث وما لم يثبت.
٢. العلم المباشر من الأئمة المتقدمين بالراوي وبدقائق أحواله، وشيوخه، وتلامذته، ومروياته؛ مما له أثر كبير في معرفة علل حديثه.
٣. وقوفهم على النسخ الأصلية للمرويات، واطلاعهم على درجة الاعتماد عليها.
٤. علمهم بطرق تحمل الراوي للحديث، وما عرض له أثناء ذلك مما يؤثر على ضبطه وإتقانه.

وبذلك يتبين تخبط الذين استغنوا عن منهج المحدثين في نقدهم للأحاديث اعتماداً على المتن دون السند، وثبت عدم صلاحية ما اعتمدوه، لأنه نسبي وغير موضوعي، وغير دقيق، وأن علم مصطلح الحديث هو نسيج وحده، ومدونات الحديث فريدة لا نظير لها، ولا تخضع إلا لمنهجها الخاص الذي ولد ونما على أيدي أئمة المسلمين.

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح:١٥٢، ومنهج النقد في علوم الحديث:٢٤٣.

(٢) انظر تفصيل ذلك في :أسس نقد الحديث بين أئمة النقد وأهل العصر، د.الشريف حاتم العوني: ٦١٤-٦٤٢، ضمن بحوث ندوة الحديث الشريف وتحديات العصر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.